الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإطار القانوني للانتخاب وأثره في الإرادة الشعبية

(١-٣)

القاضي قاسم حسن العبودي

كم كان ونستون تشرشل مصيباً عندما قال (إن الديمقراطية هي أقل أنظمة الحكم سوءاً)! ولا أدري إن كان قال هذا الكلام قبل خسارة حزبه الانتخابات عام ١٩٤٦ أم بعدها، وقد ظن أنه فائز لا محالة، خاصة وقد خرج منتصراً من أكبر حرب كونية عام١٩٤٥، لكن الشعب الانكليزي أعطى درساً لكل القادة والسياسيين من خلال تشرشل بأنه في المجتمع الديمقراطي ليس هناك قائد ضرورة او شخص لا يمكن تعويضه، إنما هناك مؤسسات حاكمة عتيدة قادرة على الاستمرار والبقاء. إن الديمقراطية الغربية استطاعت - من خلال الانتخاب واستمراره كوسيلة لتداول السلطة سلمياً - من إرساء قواعد احترام الرأي المغاير والمعارضة السلمية حتى شاع القول المشهور: (Pull it Instead of bullet - اسحب بطاقة بدلاً من رصاصة)، ولكن الديمقراطية في مفهومها التقليدي (حكم الشعب) لا تكاد تجد لها مصداقاً حقيقياً حتى في ظل الدول الرائدة ديمقراطياً.
وسنقف في كل محطة من محطات هذا البحث لنتساءل عن مدى تحقيق أي نموذج انتخابي للارادة الشعبية..

القيود التي ترد على الاقتراع العام

ولا اقصد هنا القيود التنظيمية التي ترد على الناخبين والمرشحين، وهي عادةً ما تكون منطقية ومتماشية مع مفهوم الارادة مثل (السن، الاهلية،العقلية، والادبية)، ولكن اقصد تلك القيود التي يفرضها النظام السياسي عندما يكون اكثر أنانيةً وحرصاً على الاحتفاظ بالسلطة، والتي من شأنها حرمان قطاعات شعبية واسعة من التأثير في القرار السياسي ك (النصاب المالي، الكفاءة، الجنس).
وقد استطاعت الطبقة البرجوازية المهيمنة على الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٩١ أن توظف أفكار مونتسكيو وخاصة مفهوم سيادة الامة وكونها منفصلة عن سيادة الشعب وفكرة أن الانتخاب وظيفة وليست حقاً، وتم تقسيم المواطنين الى موطنين ايجابيين ومواطنين سلبيين، وتقييد الانتخاب باعتماد نصاب مالي هو مقدار ما يمتلك الفرد من اموال او ما يدفع من ضرائب كشرط للاقتراع، وقد فسروا ارتباط الانسان بالوطن ارتباطاً مادياً، كما ان شرط الكفاءة العلمية قد استثمر في الولايات الامريكية لإبعاد المواطنين السود من المشاركة السياسية ومن حق الاقتراع حيث كان أغلبهم من الأميين.
وقد حرمت المرأة من التصويت في أوروبا عقوداً طويلة من الزمن ولم تستطع المشاركة في الانتخابات الا في وقت مبكر من القرن العشرين، ولم يسمح لها في الولايات المتحدة الامريكية من الاقتراع الا بعد تعديل الدستور الاتحادي عام ١٩٢٠م.
وقد اتخذت الماركسية من القيود المذكورة مبرراً لرفض النموذج الغربي للديمقراطية لأنه صمم لمصلحة القوى الرأسمالية كونها وحدها تمتلك وسائل الانتاج والمال والمؤسسات الاعلامية التي تؤهلها للاحتفاظ بالسلطة وحرمان الطبقات العاملة من المشاركة في صنع القرار السياسي، لذلك كان لابدّ، حسب النظرية الماركسية، أن يتم استبعاد هذا النموذج في تداول السلطة وحصر السلطة بيد الطبقة العاملة وهو مايسمى بدكتاتورية البروليتارية، الى ان يتم القضاء على تلك الطبقة و العودة الى الانتخاب..إلا إن هذه الدكتاتورية استمرت الى حين سقوط الانظمة الماركسية وتراجع الفكر الماركسي في العالم من دون ان تشهد تحولاً حقيقياً الى الديمقراطية.

القيود التي ترد لمصلحة الاقتراع العام

وبالعكس من القيود التي تقيد الاقتراع العام هناك قيود ترد لمصلحة الاقتراع العام من شأنها ان تعزز الارادة الشعبية، ومنها؛ ضمان تمثيل عادل للمرأة وللأقليات، وقد حرصت بعض الدساتير على ايراد ذلك في متن الوثيقة الدستورية المادة الثلاثون والمادة ٤٩ من الدستور؛
(تنتخب الجمعية الوطنية طبقا لقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية. ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية. وتحقيق تمثيل عادل لجماعات العراق كافة وبضمنها التركمان والكلدوآشوريين والآخرون)
(يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه).
وتاكيداً لهذه النصوص تم ايرادها في قانوني انتخاب الجمعية الوطنية ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون انتخابات مجلس النواب رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥، بل ان حرص المشرع هذا ادى الى زيادة تمثيل المرأة الى الثلث تقريباً؛
(يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اسماء اول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب ان يكون ضمن اسماء اول ستة مرشحين على القائمة اسماء امرأتين على الاقل، وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة).
(يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين في القائمة، كما يجب أن تكون ضمن أول ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل، وهكذا حتى نهاية القائمة).
بينما كان اختيار القائمة المغلقة مع الدائرة الواحدة ضماناً لحصول الاقليات على تمثيل عادل داخل الهيئة التشريعية يتناسب مع حجمها الحقيقي.
وتعالج بعض الدساتير والقوانين الانتخابية قضية الاقليات والمرأة عن طريق حجز مقاعد مسبقة يجعلها بمنأى عن المنافسة.

ضمانات الاقتراع العام في المواثيق الدولية

الانتخابات الحرة النزيهة هي الركيزة الأساسية لبناء النظام الديمقراطي ولشرعية السلطة وتداولها في أي بلد، ولذلك اهتم بها وبشروطها وضماناتها المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية والوطنية المعنية بضمانات النظام الديمقراطي وصدرت البروتوكولات والصكوك الدولية والاقليمية التي تتناول بالتفصيل عناصر وشروط حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها.
وقد اشارت كثير من المواثيق والصكوك الدولية لهذه المبادئ واسهبت بعضها في توضيح تفاصيل الاجراءات التي تكفل الحرية والنزاهة والشفافية، منها: الاعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في ١٦ كانون/ ديسمبر ١٩٦٦ والاعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد العالمي للبرلمانات، واعلان معايير الانتخابات الحرة النزيهة الصادرة عن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في باريس آذار ١٩٩٤م، واعلان صنعاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان الصادر عام ٢٠٠٤م واعلانا بيروت وبامكو واعلان "هراوي" (١٩٩١م) وكثير غيرها من الصكوك والاعلانات.
وفي هذا الإطار نص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضرورة مشاركة المواطنين كافة في إدارة الشؤون العامة لبلدهم أما مباشرة أو من خلال ممثلين منتخبين.
كما نص على أن ارادة الشعوب هي الأساس للسلطة الحاكمة واشترطت أن يتم ذلك من خلال انتخابات دورية عن طريق الاقتراع السري العام الحر الذي تتوفر فيه الضمانات لكي يعبر المواطنون من خلاله عن ارادتهم الحرة.
وقد جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه يكون لكل مواطن، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها من دون قيود غير معقولة:
(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.
(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

أثر النظام الانتخابي في التعبير عن الارادة الشعبية

ليس هناك نظام انتخابي مثالي لايخلو من المزايا والعيوب، وتطبيق أي نظام انتخابي لايكون بوصفه النظام الامثل بل الانسب والاكثر قابلية للتطبيق في مجتمع ما وفقاً لطبيعة ذلك المجتمع وتشكيلاته، على ان هنالك ثلاثة عوامل رئيسية يفترض في النظام الانتخابي استهدافها وهي: السهولة، العدالة، الفعالية.
ولا يزال أقدم الانظمة الانتخابية وهو النظام المتبع في انتخابات الرئاسة الامريكية يثير الكثير من الجدل بين المتخصصين هناك عن مدى استجابته للارادة الشعبية، اذ ينص الدستور الامريكي على ان الانتخابات الرئاسية تجري على درجتين الا ان طبيعة الممارسة والعرف التي جرت عليها الانتخابات جعلها تجري في الواقع بصورة مباشرة وعلى درجة واحدة اذ يصوت الناخب الامريكي لاختيار ناخبين آخرين يسمون بالناخبين الكبار الذين يختلف عددهم من ولاية الى اخرى حسب كثافة السكان، وهؤلاء بدورهم يقترعون لانتخاب الرئيس.
وهؤلاء الناخبون الكبار هم مندوبو الحزبين في الولايات وما ان تعرف نتيجة التصويت لهؤلاء واي من مندوبي الحزبين حصل على اعلى الاصوات لاتكون هناك حاجة لاجراء الجولة الثانية من الانتخابات، ولكن - هنا يرد الاشكال - ان حصول اي من المرشحين للرئاسة الامريكية على الاصوات الاكثر في الولاية، فانه بالنتيجة يحوز على كل اصوات مندوبي كلا الحزبين، لذا فإن المرشح الفائر بالرئاسة يحظى اضافة الى اصوات مؤيديه اصوات خصومه ايضاً، وقد حدث اكثر من مرة، وهذا المهم في الموضوع،ان يفوز المرشح للرئاسة بأغلبية الاصوات الشعبية على مستوى الدولة الاتحادية ولكنه يخسر باصوات الناخبين الكبار.
ان هذا النظام الانتخابي برغم التعقيدات والاشكالات الواردة عليه قد ضمن التداول السلمي للرئاسة الامريكية وقد كفله الدستور والقوانين النافذه هناك.

نظام الاغلبية (نظام الفائز الاول)

وهو اقدم الانظمة الانتخابية وابسطها اذ يفوز المرشح او الحزب إذا حصل على اكثر الاصوات، ويتبع في كثير من الدول ابرزها انتخابات مجلس العموم البريطاني وانتخابات الكونكرس الامريكي.
ومن أهم الانتقادات التي توجه لهذا النظام من هي انه لايعكس بشكل حقيقي الارادة الشعبية اذ قد يغيّب الكثير من اصوات الناخبين كما انه يؤدي الى حرمان الاحزاب الصغيرة والاقليات والمرأة من التمثيل في الهيئات التشريعية الا ان من ايجابيات هذا النظام انه يؤدي الى خلق حكومة قوية متماسكة تتمتع بوحدة القرار والانسجام السياسي.
بينما تتمحور القوى المعارضة في كتلة واحدة قوية وبالتالي فإن السمة الغالبة للانظمة السياسية التي تتبنى هذا النظام هي الثنائية الحزبية.
وقد تم تطوير هذا النظام في بعض النماذج الديمقراطية ليصبح اكثر استجابة للارادة الشعبية باشتراط ان تكون الاغلبية مطلقة اي ان المرشح الفائزيجب ان يحصل على نصف الاصوات + ١، ويتبع هذا النظام في انتخابات الرئاسة الفرنسية.
ولما كان من الصعب في كثير من الحالات حصول المرشح على هذة النسبة في الجولة الاولى من الانتخابات استلزم الامر اجراء جولة ثانية بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى الاصوات، ولا يشترط في الجولة الثانية الاغلبية المطلقة بل يكتفى بالاغلبية البسيطة. إن هذا النظام لم يسلم من النقد لأنه يهدر ما يقارب نصف أصوات الناخبين كما ان نظام الجولتين يمنح مناخاً للتحالفات السياسية المبنية على المساومة مع الاحزاب الخاسرة في الجولة الاولى، اذ عليها ان توجه ناخبيها لاختيار أحد المرشحين في الجولة الثانية.

نظام التمثيل النسبي

يعتبر نظام التمثيل النسبي من النظم الانتخابية الحديثة في العالم، إذ ان عمره لا يتجاوز القرن، وقد اعتمد في كثير من الدول ذات الأنظمة النيابية والتعددية الحزبية، وهو يتيح خلافاً لنظام الأغلبية بنوعيه (ذي الدور الواحد، وذي الدورين) للأحزاب الصغيرة تمثيلاً في البرلمان يوازي حجمها.
ويتم احتساب الأصوات ابتداءً بتقسيم الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة، وناتج القسمة هو مانسميه بالعتبة وهي عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد أسماه قانون الانتخابات رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٤م بالحدّ الطبيعي.
وتم احتسابها وفقا لقانون (إنتخاب الجمعية الوطنية العراقية) بقسمة إجمالي عدد الأصوات الصحيحة على ٢٧٥ وهي عدد المقاعد في الجمعية الوطنية .
وبالتالي فان أية قائمة لا تحصل على هذا الناتج تهمل ولا تحصل على أي مقعد داخل البرلمان، وبعد فرز الأصوات وتوزيع المقاعد على القوائم وفق الحد الطبيعي المذكور فإن ما تبقى من مقاعد شاغرة يوزع حسب هذا القانون على أكبر المتبقي، على انه تم استبعاد الكيانات السياسية التي لم تحصل على (العتبة) مع اصواتها التي حصلت عليها في انتخابات الجمعية الوطنية، وأعيد احتساب سعر المقعد لتحظى الكيانات الكبيرة بمقاعد اضافية، ما أدى الى استثمار حتى المقاعد الشاغرة المخصصة وفق القانون لأكبر متبقي (الباقي الأقوى)،لصالح تلك الكيانات.
أما في انتخابات مجلس النواب فقد تمّ توزيع المقاعد الفائضة على الكيانات التي لديها اكبر المتبقي على مستوى المحافظة، على الرغم من أن أصواتها على المستوى الوطني أقل من بعض الكيانات التي لم تحصل على مقعد على مستوى المحافظة. وهنا تؤدي طريقة احتساب الاصوات وتوزيع المقاعد دوراً كبيراً في التحكم بإرادة الناخب.

عيوب ومزايا التمثيل النسبي

لعل من أهم عيوب هذا النظام، أنه يؤدي إلى تكاثر التنظيمات الحزبية وزيادة تمحورها حول قيادتها، والتي تتجه غالباً إلى خلق التحالفات فيما بينها لتقوية مركزها وتشكيل قوة ضاغطة لأجل تحقيق مصالحها، مما قد يفقد البرلمان دوره الأساسي من كونه يمثل المصالح الشعبية إلى مجرد أداة تستعمل لصالح رؤساء الكتل الحزبية، وهذا ينعكس بدوره على بناء الحكومة وفاعليتها، حيث تستند الحكومة في ظل هذا النظام على أكثرية متحالفة ضعيفة البنيان، فاقدة الانسجام.
أما مزايا هذا النظام فإنها تفوق عيوبه، إذ هو يتيح فرصة أكبر لمشاركة مختلف التيارات السياسية، حيث تتمكن معظم الأحزاب من المشاركة في المقاعد البرلمانية بقدر نسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات، وهو ما يجعل هذا النظام أكثر عدالة وضماناً لحقوق الأقليات والأحزاب الصغيرة، في المشاركة في الشؤون العامة لبلادها، فهو النظام الذي يمكّن الأقلية من التعبير عن وجهات نظرها.
في الغالب لايمكن تطبيق نظام التمثيل النسبي الا مع نظام القوائم، والقوائم على ثلاثة انواع
مغلقة، مفتوحة، وحرة.

العلاقات الخليجية - التايلاندية: الضلع المفقود

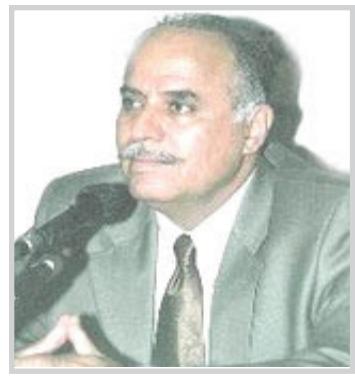

د. عبدالله المدني
اكاديمي - البحرين

برغم أن المملكة العربية السعودية، باعتبارها الدولة الخليجية الأقدم نشؤاً ككيان مستقل، كانت الأولى بين شقيقاتها الخليجيات في تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة مع تايلاند (أو ما كانت تعرف وقت تبادل التمثيل الدبلوماسي في عام ١٩٥٧ بمملكة سيام) فان علاقاتها الثنائية بهذا البلد ذي الاقتصاد الصاعد والنظام الملكي المستقر والتاريخ العريق والشعب الودود تتميز بالجفاء والبرود الشديدين، واللذين نجدهما منعكسين في قرار الرياض بحظر استقدام العمالة التايلاندية منذ الثمانينيات، ومنع مواطنيها من السفر إلى تايلاند تحت طائلة الغرامة وسحب جواز السفر ومنع المغادرة، وإيقاف رحلات خطوطها الجوية إلى بانكوك، وإجبار أرباب الأعمال فيها على التخلص مما بقي في البلاد من أيد عاملة تايلاندية -بحيث لم يعد فيها اليوم سوى عشرة آلاف عامل من بعد أن كان عددهم في عام ١٩٨٩، نحو مئتي ألف. أما السبب في هذا البرود والجفاء من بعد سنوات طويلة من العلاقات الدافئة التي ظهرت أفضل تجلياتها في حقبة الطفرة النفطية في سبعينيات القرن المنصرم حينما شرعت السعودية أبوابها أمام عشرات الآلاف من الأيدي العاملة التايلاندية الماهرة وغير الماهرة، و الآلاف من خادمات المنازل، ناهيك عن إرسائها للعديد من المناقصات على الشركات التايلاندية العاملة في قطاع الإنشاءات والصيانة والطرق والموانيء والخدمات الملحقة، فيعود بحسب بعض المصادر إلى استياء الرياض من بانكوك واتهامها لعدد من جنرالات الشرطة التايلاندية بالتواطؤ مع العناصر الإرهابية المرتبطة بإيران أو حزب الله اللبناني، التي يعتقد أنها كانت وراء اغتيال اثنين من دبلوماسيي المملكة في بانكوك (عبد الله البصري و محمد الباهلي) في عام ١٩٨٩، ووراء اغتيال دبلوماسي ثالث (احمد السيف) في عام ١٩٩٠،قبل أن تختطف أيضا رجل أعمال سعودي وتقتله وذلك في عمليات يعتقد بصلتها بموقف المملكة من الحرب العراقية -الإيرانية.

الرياض وبانكوك: جفاء من بعد علاقات دافئة

غير أن مصادر أخرى تعزي أسباب الاختلال في علاقات الرياض ببانكوك إلى قضية أخرى مختلفة هي تلك المعروفة في الصحافة و وسائل الإعلام التايلاندية بقضية "الماسة الزرقاء"، حيث تقول هذه المصادر أن الرياض مستاءة مما تصفه بعدم جدية الشرطة التايلاندية في الكشف عنهم ومعاقبة المتورطين في سرقة مجوهرات ثمينة تعود إلى أحد كبار أمراء الأسرة السعودية المالكة، بل أن ما زاد في استياء الرياض هو أن الشرطة التايلاندية أعلنت في وقت من الأوقات توصلها إلى مكان المجوهرات، لكنها أعادت إلى السعوديين مجوهرات مزيفة بدلا من أن تعيد الأصل، هذا على الرغم من قيام السلطات التايلاندية بتوجيه الاتهام في القضية المذكورة إلى احد كبار جنرالاتها، تشالور كيلدتيس، النائب الأسبق لمفوض التحقيقات الخاصة في الشرطة، والمحكوم بالسجن المؤبد منذ ١٤ عاما.
وفي الوقت الذي يحدث كل هذا معطوفا على إبداء الرياض تصميما شديدا على عدم التخلي عن القضية، بدليل الإبقاء على سفارتها في بانكوك مفتوحة -وان بمستوى قائم بالأعمال -ناهيك عن فتحها للملف مع كل حكومة تايلاندية جديدة تأتي إلى السلطة، على نحو ما حدث هذا العام حينما آلت حقيبة الخارجية إلى وزير جديد هو "نوبودون باتاما " الذي سارع إلى القول بأن ملف تطبيع العلاقات مع الرياض هو في مقدمة اولوياته، الأمر الذي أشاع جوا من التفاؤل في الأوساط الاقتصادية والسياحية والعمالية التايلاندية التي تكبدت ولا زالت تتكبد خسائر سنوية بمئات البلايين من العملة المحلية (البات) بسبب تراجع أو انقطاع الطلب السعودي على العمالة والمنتجات والخدمات التايلاندية، بل وأشاع أيضا تفاؤلا لدى الجانب السعودي الذي يبدو في سباق مع الزمن من اجل كشف وإدانة المجرمين والمتورطين في القضايا المذكورة آنفا، قبل أن يكتمل مرور عشرين عاماً عليها فتسقط تلقائيا بحسب القانون التايلاندي.

بانكوك والمنامة: تبادل الزيارات على أعلى المستويات

في هذا الوقت تشهد علاقات تايلاند مع شريكات الرياض في مجلس التعاون الخليجي نموا ملحوظا ومتواصلا، بل تمددا إلى قطاعات جديدة غير مسبوقة. وتأتي في مقدمة هذه الدول الخليجية البحرين التي يتبادل المسؤولون فيها مع نظرائهم التايلانديين الزيارات على أعلى المستويات، و التي يحظى فيها التعاون الثنائي مع بانكوك بمتابعة شخصية من لدن سمو رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، بل التي أخرجت تعاونها مع هذا البلد الآسيوي المهم من النطاق التقليدي ممثلا في التجارة والسياحة والعمالة إلى قطاعات جديدة مثل التعاون والاستثمار المشترك في حقول تدريب الموارد البشرية والتعليم العالي والصحة والتمريض والنفط والغاز. ولعل أفضل دليل على صحة هذه التطورات هو أن البلدين وقعا مؤخرا اتفاقية إطار عمل من اجل تحقيق تعاون اقتصادي امتن بينهما، وإزالة الحواجز التجارية والجمركية أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص في موعد أقصاه حلول عام ٢٠١٠، وزيادة فرص الاستثمار المتاحة أمام رعايا كل بلد في البلد الآخر مع منحهم معاملات تفضيلية. وتعتبر البحرين من وجهة نظر التايلانديين المكان الأنسب والأفضل لكي تكون بوابة عبور لسلعها وخدماتها إلى دول الخليج الأخرى.

الكويت وبانكوك: اتفاقية الأجواء المفتوحة

الدولة الثانية بعد السعودية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع تايلاند كانت الكويت، وقد تم ذلك في ١٣ يونيو/ حزيران ,١٩٦٣ ومنذ ذلك الحين تمتع البلدان ولا يزالان بروابط حارة ووثيقة في مجالات التجارة والمصارف والصناعة والتعليم والسياحة والنقل الجوي. وتعتبر الكويت أول بلدان الخليج التي وقعت اتفاقية الأجواء المفتوحة مع تايلاند والتي سمحت للناقلتين الرسميتين للطرفين بتسيير رحلات من دون اشتراطات تتعلق بنوع الطائرة أو عدد المقاعد أو مطارات الهبوط أو عدد الرحلات. وقد شهدت العلاقات الجانبية دفعة قوية بعيد الزيارة التي قام بها أمير الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى بانكوك وبوكيت في يونيو/ حزيران عام ٢٠٠٣، بدليل إبرام الطرفين لاتفاقية بشأن الاستثمار المشترك، وقرار بانكوك منح الأفضلية للمستثمرين الكويتيين في مجالات معينة، والمديح الذي أسبغه وزير المالية الكويتي وقتذاك (بدر الحميضي) على تايلاند لنجاحها في تجاوز الأزمة النقدية الآسيوية في عام ١٩٩٧ سريعا وتحولها إلى مكان آمن ومضمون للاستثمار. ويعتبر السياح الكويتيون في مقدمة الخليجيين الذين يفضلون تايلاند مكانا للراحة والاستجمام والعلاج. إذ يأتون في المرتبة الثانية بعد الإماراتيين وبنسبة ١٤,٥١ في المئة من سياح الشرق الأوسط الذين يتزايد عددهم سنويا بنسبة ١٥ بالمئة طبقا للمصادر الرسمية التايلاندية.

ابوظبي وبانكوك: مذكرة تفاهم حول حقوق العمالة الوافدة

أما دولة الإمارات العربية المتحدة التي أقامت التمثيل الدبلوماسي مع تايلاند في ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٥، فان أهم مجالات التعاون بينها وبين تايلاند هي السياحة والتجارة. فسياحيا يعتبر الإماراتيون كما قلنا في مقدمة من يختارون تايلاند كوجهة سياحية لهم. حيث يتزايد عددهم بمعدل ٦٠ ألف سائح كل عام. أما تجاريا، فتصدر تايلاند إلى الإمارات الأرز والمنسوجات والملابس الجاهزة والمجوهرات والكماليات وبعض الآليات، وتستورد منها النفط الخام والمعادن والمواد الكيماوية. كما أن ميدان العمالة هو احد أهم ميادين التعاون القديمة بين الجانبين. إذ كان يعيش ويعمل في إمارة دبي وحدها في عام ٢٠٠٦ نحو ٣٥٠٠ عامل تايلاندي، ارتفع عددهم في العام التالي إلى ٦٥٠٠، وذلك بسبب الطلب المتزايد عليهم ناهيك عن رضا أرباب الأعمال عن مهاراتهم وانضباطهم. وفي الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي، وقعت الإمارات وتايلاند مذكرة تفاهم بشأن حماية حقوق مواطني الأخيرة العاملين في الأولى من حيث الرواتب والسكن وساعات العمل والتعويضات والاجازات والنقل.

الدوحة وبانكوك: اتفاقية طويلة الأجل بخصوص إمدادات الغاز الطبيعي المسال

وبالنسبة لدولة قطر، فإنها ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع تايلاند منذ ٧ أغسطس/ آب ١٩٨٠، و الأخيرة سعت ولا تزال تسعى منذ ذلك الحين إلى تطوير روابطها مع الدوحة، وخاصة في حقل التبادل التجاري، بدليل افتتاحها مكتبا خاصا لهذا الغرض في الدوحة مؤخرا. وتقول أرقام عام ٢٠٠١ أن مبادلات الطرفين التجارية تجسدت في استيراد تايلاند من قطر ما قيمته ٢٥٣ مليون دولار من النفط والأسمدة والكيماويات، مقابل استيراد القطريين لسلع وخدمات تايلاندية بقيمة ١٩,٦ مليون دولار، شملت المركبات المجمعة والألبسة والكماليات والمواد الغذائية. وفي عام ٢٠٠٨ أضافت قطر تايلاند إلى قائمة الأسواق التي تصدر إليها الغاز الطبيعي القطري المسال، وذلك في أعقاب توقيع الطرفين اتفاقية طويلة الأجل بهذا الخصوص. وكان عام ٢٠٠٢ قد شهد زيادة ملحوظة واهتماما غير مسبوق من جانب القطريين بالاستثمار في تايلاند في مجالات التعدين واستكشاف وإنتاج النفط والصناعة المصرفية.

مسقط وبانكوك: اكتشاف وإنتاج النفط في دول ثالثة

وإذا ما تحدثنا عن علاقات سلطنة عمان بتايلاند، فإننا سنجد تميزها بميزة الجهد والتعاون المشترك للبحث والكشف عن النفط والغاز في دول ثالثة سواء في جنوب شرق آسيا أو الشرق الأوسط. وكانت هذه إحدى ثمار ونتائج الاتفاقية التي وقعتها وزارة النفط والغاز العمانية في ديسمبر٢٠٠٧ مع شركة بي تي تي التايلاندية التي تعتبر أول شركة تايلاندية تنخرط في عمليات نفطية في الشرق الأوسط. هذه الاتفاقية التي منحت الشركة المذكورة حقوق اكتشاف وإنتاج النفط في المكمن النفطي رقم ٤١ المغمور الذي تصل مساحته إلى ٢٣,٨٥٠ كيلومتر مربع أمام سواحل مسقط، وجاءت من بعد اتفاقية مماثلة عقدت بين الطرفين في مارس/ آذار ٢٠٠٥ حول المكمن رقم ٥٨ والجدير بالذكر أن التايلانديين نجحوا في سبتمبر ٢٠٠٥ في اكتشاف حقل شمس العماني، الأمر الذي شجع السلطات النفطية البحرينية على منحهم عقدا لاكتشاف وإنتاج النفط في المنطقة رقم ٢ الواقعة إلى شمال جزيرة البحرين بمساحة ٢٢٢٨ كيلومتراً مربعاً.
وتعززت أواصر التعاون العماني- التايلاندي بفتح الخطوط الجوية العمانية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ خطا جويا مباشرا ما بين مسقط و بانكوك لخدمة السياح العمانيين المترددين على تايلاند والذين يقال أن معدلهم السنوي يفوق ٣٦ ألف سائح، ناهيك عن اتخاذ الناقلة العمانية لمطار بانكوك منطلقا لها نحو مدن أخرى في منطقة جنوب شرق آسيا، أو كمحطة لنقل المسافرين إلى أوروبا والشرق الأوسط عبر مسقط.